المحور الأوّل / الفصل السّادس: المؤشّرات الاقتصادية والمالية للتّنمية

مفهوم مؤشّرات التنمية: هي نتيجة دراسات إحصائية تتناول النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية والتربوية والسياسية و.... لسائر البلدان.

تُستخدم هذه المؤشّرات لتشخيص وضع البلدان من مجمل النواحي، وعلى ضوء هذا التشخيص يتمّ تصنيف هذه البلدان بين دول صناعية ومتطورة، ودول أقل تطوّرًا، أو دول متخلّفة تُسمّى بالدول النامية.

أوّلاً: المؤشّرات الاقتصادية للتنمية: تتوزّع هذه المؤشّرات على نوعين: مؤشّرات اقتصادية عامّة ومؤشّرات قطاعيّة.

1- المؤشّرات الاقتصادية العامّة:

المؤشّر	الدول الصناعية	الدول النامية
كمّية استهلاك الطاقة للفرد (يدلّ على الطاقة الإنتاجيّة للدول)	مرتفع بسبب ارتفاع الطاقة الانتاجية	منخفض
معدّل استغلال الموارد الطبيعية (مياه، أراضٍ زراعية،...)	مرتفع	منخفض بسبب التبذير والهدر
نوع النمو الاقتصادي	نمو متوازن بين القطاعات (نمو زراعي مرتبط بالنمو الصناعي وزيادة الانتاج في القطاعين تساهم في نمو قطاع الخدمات)	نمو غير متوازن (ازدواجية اقتصادية) قطاع الخدمات ينمو بمعزل عن قطاعي الصناعة والزراعة
الناتج المحلي الاجمالي للفرد	مرتفع بسبب زيادة الاستثمارات	منخفض
الميل للادخار (نسبة الادخار من دخل الأفراد)	مرتفع بسبب ارتفاع المداخيل	منخفض بسبب تدني المداخيل وضعف قدرتها الشرائية التي بالكاد تكفي لتغطية الاستهلاك الضروري
توفّر الرساميل	مرتفع بسبب ارتفاع معدل الادّخار	منخفض بسبب تدني معدّل الادّخار
معدل الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	مرتفع (أكثر من 25%) بسبب ارتفاع معدل الادخار وتوفر الرساميل	منخفض (أقل من 10%) بسبب تدني معدل الادخار وعدم توفر الرساميل
إنتاجية العمل	مرتفعة بسبب ارتفاع مستوى الإعداد التربوي والمهني والجامعي	منخفضة بسبب تدني مستوى الاعداد التربوي والمهني والجامعي
النفقات على الأبحاث	لا تقلّ عن 3% من الناتج المحلي الاجمالي. ↑النفقات على الأبحاث ←↑الابداع والتجديد في السلع والخدمات ←↑الانتاجية ←↑القدرة التنافسية...	تقل عن 0.5%

شكل النمو الاقتصادي	تصاعدي	جامد أو انكفائي
الاكتفاء الذاتي	شبه اكتفاء ذاتي	تبعية اقتصادية والاعتماد على الاستيراد
رصيد ميزان المدفوعات*	فائض أو عجز مقبول	عجز كبير بسبب ضعف الانتاج المحلي والاعتماد على الاستيراد وهروب الرساميل
بنية الصادرات	سلع صناعية	مواد أولية ومحروقات
وضع البنى التحتية (طرق، سكك حديد، مرافئ، شبكات اتصال، كهرباء....)	متطورة ← تحفيز الاستثمار	متخلّفة

* يشكّل ميزان المدفوعات مجموع أرصدة ثلاثة موازين:

- الميزان التجاري وتسجّل فيه عمليات الاستيراد والتصدير (السلع)

- ميزان الخدمات وتسجّل فيه عمليات بيع وشراء الخدمات

- ميزان الرساميل ويسجل فيه دخول وخروج الرساميل

* إذا حقّق ميزان المدفوعات فائضًا ← دخول العملات الصعبة الى البلد ← تعزيز احتياطي العملات الصعبة ← تحسين سعر صرف العملة الوطنية.

* إذا حقّق ميزان المدفوعات عجزًا ← خروج العملات الصعبة أكثر ممّا دخل الى البلد ← تراجع في احتياطي العملات الصعبة ← تدهور سعر صرف العملة الوطنية.

2- المؤشّرات القطاعية:

أ- المؤشّرات الزراعية:

المؤشّر	الدول الصناعية	الدول النامية
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي	منخفض نظرًا لأهمية القطاعات الأخرى	مرتفع
التقنيات الزراعية	متطوّرة (مكننة) ←↑الانتاجية	قديمة وبدائية ←↓الانتاجية
المردود الزراعي	مرتفع	منخفض
الميزان التجاري الزراعي	فائض	عجز

ب- المؤشّرات الصناعية:

المؤشّر	الدول الصناعية	الدول النامية
مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	مرتفع (35%)	منخفض (20%)

نوع الإنتاج	صناعات ثقيلة، سلع إنتاجية (آلات ومعدّات...)	صناعات خفيفة
حجم المنشآت	كبيرة ومتوسطة	صغيرة وحرفية

ج- مؤشّرات قطاع الخدمات:

المؤشّر	الدول الصناعية	الدول النامية
مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي	%60	%50
نمو هذا القطاع	مرتبط بنمو قطاعي الزراعة والصناعة	تضخّم مرضٍ لهذا القطاع على حساب قطاعي الزراعة والصناعة

ثانياً: المؤشّرات المالية:

تتعلق هذه المؤشرات بالموازنة العامة، أي بإيرادات الدولة ونفقاتها.

1- مؤشّرات الإيرادات:

المؤشّر	الدول الصناعية	الدول النامية
نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي	مرتفعة (لا تقل عن 26%) بسبب الأهمّيّة التي توليها هذه الدول للدور الاجتماعي والاقتصادي والمالي للضريبة	منخفضة بسبب ضعف الإدارة الضريبية والتهرّب الضريبي
بنية الإيرادات الضريبية	التركيز على الضرائب المباشرة (على الدخل والأرباح والرأسمال) إذ إن هذا النوع من الضرائب يساهم في تقليص التفاوت الاجتماعي لا سيما إذا كانت هذه الضرائب تصاعدية ويتم استخدامها في إعادة توزيع المداخيل	التركيز على الضرائب غير المباشرة (على الاستهلاك) بسبب: - ضعف الإدارة الضريبية - التقنيات التقليدية في تحصيل الضرائب - ضعف التجهيزات والأجهزة الضريبية - سهولة تحصيل الضرائب غير المباشرة

لهذه الأسباب تصبح هذه الدّول عاجزة عن الكشف عن المداخيل والأرباح والرساميل وبالتالي تحصيل الضرائب المباشرة، فتستعيض عنها بالضرائب غير المباشرة.

- على الوضع الاقتصادي: ↑ الضرائب غير المباشرة ←↑ أسعار السلع والخدمات ←↓ القدرة الشرائية ←↓ الطلب على الاستهلاك ←↓ الاستثمار ←↓ الانتاج ←↓ النمو الاقتصادي.

- على الوضع الاجتماعي: ↑ الضرائب غير المباشرة ←↑ أسعار السلع والخدمات ←↓ القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود ← تقليص حجم الطبقة الوسطى ← زيادة التفاوت الاجتماعي.

* دور الضّرائب المباشرة:

- اجتماعيًّا: تقليص التفاوت الاجتماعي وهي أداة لسياسة إعادة توزيع المداخيل.

- اقتصاديًّا: توجيه الاستثمارات

- ماليًّا: تمويل نفقات الدولة وتخفيض العجز في الموازنة العامة.

2- مؤشّرات النفقات:

المؤشّر	الدول الصناعية	الدول النامية
نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي	مرتفع (34%)	منخفض (21%)
بنية النفقات العامة	شبه توازن بين النفقات العادية (رواتب وأجور، ايجارات..) وبين النفقات التجهيزية (طرق، جسور، سدود، كهرباء...)	هيمنة النفقات العادية على النفقات التجهيزية (نسبة النفقات العادية من مجمل النفقات تتراوح بين 70 و 90%) السبب: - الورم في عدد الموظفين - سرقة المال العام - الاسترسال في الهدر
النفقات العسكريّة	33% من مجموع النفقات العامة على الصحة والتعليم	60% (مرتفع بسبب عدم احترام الأسس الديمقراطية ووجود حكّام غير شرعيين في السلطة فيدفعون مبالغ طائلة على قواهم العسكرية لحماية موقعهم في السلطة) وتكون على حساب النفقات الصحية والاجتماعية والإنمائية.
معدل الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي	منخفض (33%)	مرتفع (90%) بسبب: العجز في ميزان المدفوعات، تراكم الديون، ارتفاع معدلات الفائدة، شراء الأسلحة والمعدّات العسكرية.

* التركيز على النفقات العسكرية في الدول النامية على حساب النفقات العامة على الصّحّة والتعليم ← انخفاض في مستوى التنمية البشرية.